الفصل الأول

العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية

أولا: مقدمة الفصل.

ثانيا: مفاهيم أساسية.

ثالثا: ركائز فلسفة العدالة البيئية.

الفصل الأول

العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية

أولا: المقدمة:

مفهـــوم العدالة البيئية مفهـــوم حديث العهد، وذلك راجع إلى أن مفهوم البيئة نفســه أيضا حديث العهد نســبيا، ولذلك كان مفهوم العدالة الاجتماعية هو الشــائع والمنتشر منذ ظهور الخليقة ونزول الكتب الســماوية المقدســة، ومن هنا فالأجدى أن نبدأ بمفهوم العدل والمترادفــات المرتبطة به، ثــم ننتقل إلى مفهوم العدالة الاجتماعيــة، وقبل الانتقال لمفهوم العدالة البيئية سنتوقف عند مفهوم البيئة، حتى نصل إلى فهم واضح وشامل لأبعاد قضية العدالة البيئية، وبعد ذلك ننتقل إلى نشــأة وتطور كلا المفهومين، وهما العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، وإن كانت العدالة البيئية هى نتاج طبيعى لتطور ونشأة العدالة الاجتماعية ويختتم الفصل باجتهاد من الباحث بتحديد أهم ركائز أو أسس العدالة البيئية وأهميتها.

ثانيا: المفاهيم الأساسية:

١ - مفهوم العدل:

العدل فى المصباح المنير يعنى القصدُ فى الأمور وهو خلاف الجور. يقال (عدل) فى أمر (عدلا).

والتعادل التساوى وعدلته تعديلا فاعتدل بمعنى سويته فاستوى، ومنه قسمة التعديل، وعدلت الشاهد نسبته إلى العدالة، ووصفته بها و(عدل) هو بالضم عدالة.

وقال بعض العلماء العدالة صفة توجب مراعاتها بأمر الله تعالى[١]. وفى القاموس المحيط – العدل يعنى الاستقامة، والعدل ضد الجور، وهو ما قام فى النفوس إنه مستقيم كالعدالة. وعديلك معادلك، والاعتدال توســط بين حالين فى كــم أو كيف[٢]. العديل يعنى المثل

(١) (أحمد بن محمد بن على المقرى – المصباح المنير – ١٩٧٧م – ص ص ٣٩٦ – ٣٩٧).
(٢) (القاموس المحيط – ١٣٣٠ – ص٣، ٤).

والنظـير، والعدل صفة للمذكر وللمؤنث والواحد والجمـع، فيقال العدل والعدالة والعدولة والمعدلـة[1] والعدل خلاف الجور... ويقال عدل عليه فى القضية فهو عادل، وبسـط الوالى عدله، وتعديل الشيء تقويمه وإصلاحه[2].

والعدل هو الإنصاف والنصفة وتعنى إعطاء الحق، ويقال أنصف إذا أخذ الحق وأعطى الحق[3].

والعدل مصدر بمعنى العدالة، وهو الاعتدال والاستقامة والميل إلى الحق[4]. والعدل أيضا يعنى الأمر المتوسـط بين طرفى الإفراط والتفريط، ولذلـك يأتى العدل بمعنى التقويم فيقال تعديل الشـيء تقويمه ويقال عدله تعديلا فاعتدل أى قومه فاسـتقام ويقال عدل السهم أى قومه[5].

أمـا تعريف العدالة فـى اللغة الأجنبية فنجد أن الكثير مـن المفكرين يرون أن العدالة Justice مـن أصل لاتينى، ومشـتقة من كلمة Justitia بمعنـى الإنصاف والعدل الطبيعى المتمثـل فى الحقوق الطبيعية التى تقرر للإنسـان بالفطرة، ويرى البعض أنها مشـتقة من محكمـة Alquss بمعنى عادلا، أمـا محكمة Equity فأصلها اللاتينـى Eguitas، وهى مشتقة من كلمة Alquas بمعنى Equal أى متساوى[6].

ويعرفها Johnrawls بأنها هى الإنصاف[7]

وقال رجل للنبى – صلى الله عليه وسلم – «أحب أن أكون أعدل الناس» قال النبى – صلى الله عليه وسلم – {أحب للناس ما تحب لنفسك تكن أعدل الناس}[8].

نستخلص من التعاريف السابقة أن العدل يعنى الاستقامة أو المساواة أو التساوى، والاعتدال دون الميل أو الانحراف، والعدل عكس الظلم أو الجور، ويقول الرسول – عليه الصلاة والسلام – {أعدل الناس من رضى للناس ما يرضى لنفسه، وكره لهم ما يكره لنفسه}[9].

(١) (معجم ألفاظ القرآن الكريم، ب.ت، ص٤١٣).
(٢) (اسماعيل بن حماد، ب.ت، ص١٧٦١).
(٣) (ابن منظور، ب.ت، ص٣٣٢).
(٤) (الجابرى، ١٣٢١هـ، ص٩٨).
(٥) (أبو بكر الرازى، ب.ت، ٢٨٤).
(٦) (محمد ربيع – وآخرون، ١٩٩٣، ص١٩٩٤).
(٧) (Peguin, 1997, 289)
(٨) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص٩).
(٩) (بحار الأنوار، ج ٧٥، ص٢٥).

٢ - مفهوم العدالة الاجتماعية:

برغم انتشار هذا المفهوم، وارتباطه تقريبا بكل الثورات والاحتجاجات إلا أن وضع تعريف دقيق أو محدد لهذا المفهوم يتفق عليه العلماء أمرا مازال صعبا، وسنجتهد فى عرض الآراء المختلفة فى هذا المجال قبل تفصيل وجهة نظر الكاتب بعد ذلك.

تعريف عبد الرحمن نصير:

العدالة الاجتماعية تقوم على احترام حقوق الأفراد والحرية المنظمة من خلال الموازنة بين الطبقات فى توزيع الثروة والدخل والإنتاج والاستهلاك، وفى المساواة القانونية بينهم فى الحقوق والواجبات، وفى تحمل الأعباء والتكاليف وفى توزيع الخدمات وتهيئة فرص العمل[١].

وهذا التعريف يتضمن عناصر أساسية للعدالة الاجتماعية تشمل ما يأتى:

(أ) احترام حقوق الأفراد والحرية المنتظمة.
(ب) الموازنة بين الطبقات فى توزيع الثروة والدخل والإنتاج والاستهلاك.
(ج) المساواة القانونية بين المواطنين جميعا فى الحقوق والواجبات.
(د) المساواة فى تحمل الأعباء وفى توزيع الخدمات وتهيئة فرص العمل.

ويلاحظ التركيز على البعد التشريعى أو القانونى من خلال التركيز على المساواة فى الحقوق والواجبات، وهذا البعد رئيسى ومهم بالطبع فى قضية العدالة البيئية.

تعريف محمود الشرقاوى:

العدالة الاجتماعية تعنى إعادة الحق المغتصب إلى أصحابه، ورفع الظلم والاستغلال والطغيان عن الطبقات المنتجة الكادحة، وتحقيق المساواة أمام القانون بين جميع أفراد المجتمع[٢]. ويلاحظ على التعريف السابق البعد السياسى فى رفع الظلم والاستغلال عن الطبقات الكادحة فى المجتمع لتمكينها من الحصول على حقوقها والمساواة بين جميع شركاء الوطن.

(١) (عبد الرحمن نصير، ١٩٦١م، ص٢٥).
(٢)(محمود الشرقاوى، ١٩٦٦م، ص٩).

تعريف سيد قطب:

هى عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصاديـــة محدودة فهى تتناول جميـــع مظاهر الحياة وجوانب النشـــاط فيه، كما تتناول الشعور والسلوك والضمائر والوجدانات والقيم المعنوية والروحية معا[1].

وهذا تعريف شـــامل ركز على الأبعاد الاجتماعية والروحية بجانب البعد الاقتصادى، كما أشـــار لأهمية الشـــعور والســـلوك معا غير الحديث عن العدالة الإنسانية بما تشمله من شعور وسلوك وضمائر وقيم معنوية وروحية معا.

تعريف عبد الله اليوسف:

العدالـــة الاجتماعية هى رعاية الحقوق العامة للمجتمـــع والأفراد، وإعطاء كل فرد من أفراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات، والتوزيع العادل للثروات بين الناس، والمســـاواة فى الفرص، وتوفير الحاجات الرئيســـية بشـــكل عادل، واحترام حقوق الإنسان المعنويـــة والمادية، فهى مفهوم شـــامل وعام يتنـــاول كل جوانب وأبعاد النظام السياســـى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى والحقوقى والإنسانى[2].

وهذا تعريف جيد يتناول العدالة بمفهوم شـــامل لحد كبير، وينقصه الإشـــارة الواضحة للبعد البيئى مع عدم إغفال إشـــارته إلى توزيع الثروات ولكن الوعى البيئى بوجه عام غير منتشر، وبالتالى طبيعى أن يغيب البعد البيئى بشكل واضح ومباشر.

ويلاحظ أن التعريفات الســـابقة انطلقت من فلســـفة تشـــريعية أو قانونية فى تعريف عبد الرحمن نصير، ثم من خلفية سياســـية فى تعريف محمود الشـــرقاوى ثم من خلفية إســـلامية لفلســـفة العدالة الاجتماعية لســـيد قطب، ثم كان تعريف اليوســـف وهو أكثرها شمولا، ولكن بوجه عام يمكن القول بأن التعريفات الســـابقة تعكس أن قضية العدالة الاجتماعية هى قضية أساسية لعلماء الدين والسياسة والقانون كما هى قضية اجتماعية وبيئية من خلال المنظور الشامل الذى سوف يأتى الحديث عنه الآن.

٣- مفهوم البيئة:

يعنى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أى أنه يتناول تطبيق معلومات فى مجالات معرفية مختلفة.

---

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٢٦).

(٢) (عبد الله اليوسف، ٢٠١١م، ١٧).

والمفهـوم العلمـى الدقيق للبيئة على جانب من التعقيد فحتى فترة وجيزة كانت تعرف بأنها مصطلح عام يقصد به كافة الأشـياء والقوى والظروف التى تؤثر على الفرد من خلال المثـيرات التى يسـتقبلها، إلا أنه مع تزايد الاهتمام بالبيئة منذ نهاية السـتينيات جرت محاولات لتحديد هذا المفهوم بشكل أدق، وكان من أهم هذه المحاولات ما أثير فى المؤتمر الدولى للتعليم العام الذى نظمه اليونسكو عام ١٩٦٨م حيث جاء ما يلى:

{يجب فهم البيئة على أنها كل ما هو خارج ذات الإنسـان ويحيط به بشـكل مباشـر أو غير مباشر، وجميع النشاطات والمؤثرات التى تطبق والتى يستجيب لها، والتى يدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوافرة لديه}.

وتشـمل البيئـة أيضا تراث الماضى، والعـادات والتقاليد والأعـراف والتاريخ والقانون والمكتشـفات العلمية وتطبيقاتها، ويشكل التراث الدينى والأخلاقى عنصرا بيئيا له أهمية بالغة، ثم فى إطار النشاطات الدولية، حيث تم الاتفاق فى اجتماع بغداد للتربية البيئية عام ١٩٧٥م على أن البيئة عبارة عن العلاقة الأساسـية القائمة بين العالم الطبيعى الفيزيائى، والعالم الاجتماعى السياسى الذى من صنع الإنسان.

وهكـذا فإن البيئة هى الإطار الذى يحيا فيه الإنسـان مع غـيره من الكائنات الحية، ويحصل منها على مقومات حياته من مأكل وملبس ومسكن، ويمارس فيه مختلف علاقاته مع بنى البشـر، أى أن البيئة تشـمل مجموعة من المكونات الحيـة وغير الحية، الدائمة التفاعل مع بعضها البعض[1].

ونعـرض الآن مجموعـة أخرى مـن التعريفـات للبيئة، ونلاحظ بوجه عـام أن هناك اتجاهـات عديدة فـى تعريف البيئة، وبعضهـا يرجع إلى عهد قديـم، فالبعض يرى أن أبقراط، وأرسطو، وابن خلدون من علماء البيئة.

ومن خلال استعراض التعاريف المختلفة يلاحظ أن هناك اتجاهين أساسيين فى تعريف البيئة:

- الاتجاه الأول يركز على الجانب الفيزيقى أو الطبيعى للبيئة فقط.
- الاتجاه الثانى أشمل ويضم الجانب الفيزيقى مع الجانب الاجتماعى.

فيعـرف ألبـى Allaby البيئة على أنهـا تتكون من قسـمين، الأول منها هى العوامل الطبيعيـة والكيميائيـة والبيولوجية المحيطة بالكائن الحى، والثانى هو السـائل المحيط بخلايا الجسم لدى الكائنات ويساعدها على الاستمرارية[2].

(١) (محمد صابر سليم، ١٩٨٩م، ص ٩).

(٢) (Michael, 1983, 16)

ويلاحظ أن هذا التعريف فيزيقى بحت يركز على الجوانب الطبيعية والكيميائية والتفاعلات بينهما، متغافلا بذلك الجانب الاجتماعى وتفاعلاته.

ويعرفها يوسف التونى بأنها المحيط أو المكان، وما يتميز به من ظروف يعيش تحتها الكائن وتحيط به، ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على الجانب الفيزيقى وأثره على الإنسان[1]. ويعرفها محمد الشرنوبى بأنها المحيط أو الوسط الذى يولد فيه الإنسان، وينشأ بينه ويعيش خلاله حتى تنتهى حياته[2].

ويعرفها عدلى فرج بأنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التى تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر فى العمليات الحيوية التى تقوم بها، ويقصد بالنظام البيئى أية مساحة من الطبيعة، وما تحتويه من كائنات مواد غير حية فى تفاعلها مع بعضها البعض، ومع الظروف البيئية، وما تولده من تبادل الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة ذلك الغابة، والنهر، والبحر، والبحيرة[3].

والتعريف السابق أيضا أغفل الجانب الإنسانى والاجتماعى، كأحد المكونات الأساسية للنظام البيئى، وكعنصر هام للتفاعل، هذا فضلا عن التداخل بين مفهوم البيئة ومفهوم النظام البيئى.

ويعرفها عاطف غيث، بأنها كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة، ويؤثر فيه[4].

ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على الجوانب الإنسانية وأغفل الجوانب الطبيعية، ولقد أدخل علماء النفس فى تعريفهم للبيئة المصادر الداخلية للمثيرات، أما علماء الاجتماع فيؤكدون على دراسة الظروف، أو الحوادث الخارجة عن الكائن العضوى، سواء كانت فيزيقية أو اجتماعية، وعلى هذا الأساس تنقسم البيئة إلى جزئين:

الأول بيئة طبيعية: وهى جميع مظاهر البيئة، التى لا تكون من خلق الإنسان، أو نتيجة للنشاط الإنسانى، أى ليس للإنسان دخل بها على الإطلاق، وتتضمن الأرض والمناخ والتضاريس وتأثير العوامل الكونية.

الثانى بيئة اجتماعية: وهى بالتالى تتكون من أشخاص وجماعات ومجتمعات متفاعلة، وتنطوى على التوقعات الاجتماعية، ونماذج التنظيم الاجتماعى، والعلاقات الاجتماعية،

---

(١) (يوسف التونى، ١٩٩٠م، ٩٦).

(٢) (محمد الشرنوبى، ١٩٨١م، ١٤).

(٣) (عدلى فرج، ١٩٧٦م، ٤١).

(٤) (عاطف غيث، ١٩٧٩م، ص١٦٦).

وجميـــع المظاهر الأخرى للمجتمع، كما يشـــتمل على التوقعـــات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الأمر الذى يجعل لكل عضو فى المجتمع بيئته الاجتماعية الخاصة به.

ويؤكـــد فيدرون Fedron على أهمية البعد الاجتماعى فى أى تعريف يقوله، حيث إن نظـــرة العلماء للبيئـــة فى الماضى كانت من خلال الأبعاد الفيزيقية والبيولوجية، ثم تغيرت هذه النظرة لتشـــمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأنه إذا كانت الجوانـــب الفيزيقية والبيولوجية تعد الأســـاس الطبيعى للحياة الإنســـانية، فإن الجوانب الاجتماعية والثقافية هى التى تحدد حاجات الإنسان وفكره وفهمه للطبيعة والبيئة وكيفية استخدامها[١].

ويعرفهـــا اســـكنبرج Schnaiberg بأنها الكون بما يحويه مـــن عناصر حية وطبيعية، تنتظم معا من خلال نظم أو نسق دينامى يمثل التأثير المتبادل بين عناصر البيئة المختلفة، التى تتكامل مع بعضها البعض[٢].

وأيضا هذا التعريف تناول البيئة بمفهوم شـــامل للكون كله، إلا إنه لم يبرز ماهية هذه العناصر، ويتفق تعريف انتســـازى مع التعريف الســـابق، حيث يعرف البيئة بأنها جميع المؤثـــرات التـــى يتلقاها الفرد منذ بدء حياته فى الرحم حتـــى الوفاة[٣]، وهذا التعريف مع عموميته، لكنه يركز على الأشـــياء المؤثرة فقط. وهذا الشـــىء المؤثر يصعب تحديده بدقة، وقد يختلف من وقت لآخر.

ويركز رشـــيد وصابرينى على أهمية العلاقـــات الاجتماعية، فيعرف البيئة بأنها الإطار الذى يعيش فيه الإنســـان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بنى البشر[٤].

ويعرفهـــا محمد المبارك بأنها كل العناصر الطبيعيـــة والحياتية التى توجد حول وعلى وداخل ســـطح الكرة الأرضية، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة، والطاقة ومصادرها ومياه الأمطـــار والأنهـــار والبحار والمحيطـــات، والتربة وما يعيش عليهـــا أو بداخلها من نبات وحيوان، والإنسان فى مجتمعاته المتباينة، كل هذه العناصر مجتمعة هى مكونات البيئة[٥].

(١) (Fedron, 1980, 13).
(٢) (Schnaiberg, 1980, 101).
(٣) (جيلفورد – ١٩٨٢م، ١١).
(٤) (رشيد أحمد – محمد صابر ينى، ١٩٨٤م، ٢٩).
(٥) (محمد المبارك – ١٩٧٨م، ٢١).

ويلاحظ أن هذا تعريف بنائى جيد، وإن كان اختصر الجانب الاجتماعى ولم يبرز أهمية التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بشكل جيد.

ويعرفها عبد الفتاح القصاص بأنها الإطار الذى يمارس فيه الإنسان حياته، بما فيه من ظروف وأحوال وموارد وأحياء تؤثر عليه ويتفاعل معها، وهذا التعريف عام ومختصر ولم يوضح طبيعة هذا الإطار[1].

ويعرفها زكى بدوى بأنها المجال الذى تحدث فيه الإثارة، والتفاعل لكل وحدة حية، وهى كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية، ونظم اجتماعية، وعلاقات شخصية، وهى المؤثر الذى يدفع الكائن الحى إلى الحركة والنشاط والسعى، فالتكامل متواصل بين البيئة والفرد، والأخذ والعطاء مستمر، وتنقسم البيئة إلى قسمين، بيئة طبيعية وتشمل الأرض بأشكالها العديدة من زراعية وصحراوية وجبلية... الخ، والبيئة الاجتماعية وتتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والصحية والتعليم[2]، وهذا التعريف يوازن بين الجانب الطبيعى والاجتماعى مركزا على أهمية التفاعل بينهما.

ويركز طلعت منصور على التفاعل بين مكونات البيئة بقوله: إن البيئة عملية مستمرة منشطة كلية، تتضمن تفاعلا بين كل مكوناتها، فالإنسان وبيئته كلا متكاملا لا ينفصلان، وكلاهما يتحدد على أساس تفاعلهما فى سياق مواقف كلية معينة[3].

ونخرج من التعاريف السابقة بالعناصر الآتية:

- البيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان وكافة الكائنات.
- تتضمن البيئة الإطار الطبيعى الذى يمثل الأساس الطبيعى لكافة الكائنات بما فيها الإنسان.
- وتتضمن البيئة الإطار الاجتماعى الذى يمثل الأفراد والجماعات والمجتمعات، بما اخترعوه من نظم وتكنولوجيا للتكيف مع البيئة والإطار الفيزيقى.
- الإطار الاجتماعى والتكنولوجى يؤثرا على الإطار الطبيعى، وبالتالى يحدث تفاعل وتأثير متبادل ومستمر بين الإطار الطبيعى والاجتماعى والتكنولوجى ويتشكلا معا فى النهاية كوحدة متناسقة.

(١) (عبد الفتاح القصاص، ١٩٨٠م، ٨).

(٢) (زكى بدوى، ١٩٧٧م، ١٢٦).

(٣)(طلعت منصور، ١٩٨٥م، ١٤٨).

- هذه التفاعلات تؤثر على الإنسان منذ بداية حياته فى الرحم، وحتى الوفاة فى مختلف الجوانب الصحية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
- وبالتالى فهى تثير سلوك الفرد والجماعة والمجتمع فيتحرك الإنسان للتكيف مع المتغيرات الجديدة.
- وهكذا تستمر التفاعلات، ونتيجة لذلك تختلف حركة وسلوك الإنسان واتجاهاته تبعا لاختلاف البيئة.

تعريف الباحث:

البيئة هى الإطار الطبيعى والاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد بما يتضمنه من تكنولوجيا يخترعها الإنسان، وهذا الإطار يتأثر بكل التفاعلات والعلاقات القائمة بين جميع العناصر، وينعكس ذلك على سلوك واتجاهات الفرد فى مختلف جوانب حياته، ومن ثم فالبيئة دينامية تختلف من مكان لآخر ومن زمن لآخر، فلكل فرد بيئته الخاصة به.

والخلاصة أن البيئة تتكون من الآتى:

- إطار طبيعى، ويشمل الأرض وما عليها، والغلاف المائى، والغلاف الجوى.
- إطار اجتماعى، ويتمثل فى العادات والتقاليد والأعراف والقيم والنظم الاجتماعية.
- إطار تكنولوجى، ويشمل كل ما يخترعه الإنسان فى حياته.

وهذه الإطارات الثلاث تمثل البيئة، فالبيئة لها ثلاثة أبعاد أساسية، وهى البعد الطبيعى: وهو يمثل ما خلقه الله دون تدخل من الإنسان، ويشمل الأرض، والغلاف الجوى، والغلاف المائى، ثم البعد الاجتماعى: بما يشمله من إنسان وعادات، وأعراف، وقيم، وعلاقات، ونظم اجتماعية، ثم البعد التكنولوجى: وهو كل ما شيده الإنسان على سطح الأرض مثل المسكن والسيارة وخلافه.

٤- مفهوم ونشأة العدالة البيئية:

يرجع نشأة مفهوم العدالة البيئية بشكلها الحديث إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى مطلع الثمانينيات، حيث بدأت الجهات المسئولة عن البيئة تلاحظ أن المصافى، ومعامل البترول، وغيرها من المنشآت التى ينجم عنها مخلفات خطرة على الصحة، يتم بناؤها فى المناطق الفقيرة، والتى يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكان، بحيث تنفث

هــذه المعامل والمحارق سمومها، وتطرح فضلاتها فى هذه المناطق الفقيرة، مما أدى لزيادة معدلات الإصابة بالدرن والربو وغيرها من الأمراض المرتبطة بالتلوث البيئى[1].

وهــذا انعكس على التعريفــات البدائية للعدالة البيئية والتــى ظهرت فى هذه المرحلة حيث تعرف[2] العدالة البيئية بأنها تعنى اتخاذ الإجراءات القانونية لمنع نشوء بؤر للتلوث البيئى فى مناطق الفقراء.

ويلاحظ أن هذا التعريف ارتبط بأسباب نشأة مفهوم العدالة البيئية، حيث ارتبط بظهور بــؤر للتلوث فى مناطق ســكن الفقراء ولذلك كان هذا التعريف محــدودا فى تناوله للعدالة البيئية، من حيث إنها تركز على منع نشــأة بؤر جديدة للتلوث فى مناطق الفقراء، وهذا فى الحقيقة جزء من المفهوم الشامل للعدالة البيئية، وسوف يتضح ذلك فيما بعد بإذن الله.

ولكن هذا التعريف برغم قصوره فإنه أسهم فى إضافة الحق فى بيئة نظيفة كحق أصيل من حقوق الإنســان، ولذلك يعتبر الحق فى بيئــة نظيفة الجيل الثالث من حيث الترتيب الزمنى فى حقوق الإنسان، حيث كانت الحقوق المدنية والسياسية هى الجيل الأول لحقوق الإنسان، ثم الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هى الجيل الثانى، وجاءت الحقوق فى بيئة نظيفة كجيل ثالث بعد ظهور مفهوم العدالة البيئية وارتباطه بالتلوث[3].

ويلاحظ أن فى هذا المفهوم أيضا إشــارة إلى عملية تقييم الأثر البيئى، من خلال اعتماد مفهوم الأثر الاجتماعى المضاعف للتلوث كأســاس قانونى وبيئى لعملية قياس الأثر البيئى للمشروعات، بمعنى إعطاء أهمية كبرى للبعد الاجتماعى عند قياس التلوث فلم يعد يكفى تحديد كمية الملوثات المنبعثة من أى مشــروع، ولكن الجديد والأهم هو البعد الاجتماعى، فكم فردا فى المجتمع ســيتأثر ســلبيا بذلك، وهل هؤلاء الأفراد يعانون من ملوثات أخرى أم لا، لأن انتشــار المشــروعات الملوثة فى منطقة معينة يضاعف الأثر الناتج عن التلوث، ممــا يزيد من الأعبــاء والتكاليف، فمثلا وجود مصنع جديد للأسمنت فى مدينة صحراوية ضرره أقل منه لو أقيم بمدينة بها مصانع أخرى ملوثة، لأن تجمع الملوثات يضاعف الأثر والســلبيات، وهو ما يســمى بالأثر المضاعف، وهذا لم يكن يوضع فى الحسبان فى عملية تقييــم الأثــر البيئى قبل ظهور مفهوم العدالة البيئية، كما أن انتشــار التلوث وتركيزه فى

(١) (Rich, Anand, 2004, P9).

(٢) (Rkathryn and Gary, 2001, 32).

(٣) (مشكاة المؤمن، ٢٠١٣م، ص١).

المناطــق الفقيرة يبدو وكأننا نعاقب الفقراء على فقرهم، وزيادتهم مرضا وبؤســا، مما يخل بمعايير العدالة بمفهومها البســيط، حيث تزداد أماكن الفقراء تلوثا ومرضا، ونحمى مناطق الأغنيــاء ببيئة نقية خالية مــن التلوث أو محدودة التلوث، فاســتمرار التلوث فى مناطق الفقراء يعنى ببســاطة أن الفقر صناعة إنســانية، تقوم بإنتاجه طبقات الأغنياء وتســتهلكه وتعيش فيه وتموت به الطبقات الفقيرة، وهذا هو قمة الظلم الإنسانى والبيئى معا.

ثــم كانت هناك مرحلة مهمــة، أو نقلة أخرى فى مفهوم العدالــة البيئية، وذلك كان فــى ١١ فبراير ١٩٩٤م، عندما قال الرئيس الأمريكى بيل كلينتون: {من حق المجتمعات المتنوعة والأفراد فى الأمة أن يحيوا فى بيئة آمنة وصحية} وهذه الجملة ربطت الحق فى بيئــة أمنة وصحية بالحق فى الحياة، وانطلاقا من هــذه الكلمات أصدر الرئيس الأمريكى الأمر التنفيذى رقم ٢٨٩٨ لعام ١٩٩٤م، ويعتبر هذا المرســوم من أهم الإجراءات الفيدرالية للعدالة البيئية، لحماية محدودى الدخل والأقليات ومن ثم حماية المجتمع كله، وفى ضوء ذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للعدالة البيئية فى أمريكا[١] وهذا المرسوم أسهم بعد ذلك فى إضافة محورين آخرين لمفهوم العدالة البيئية وهما:

- عدالة توزيع الموارد البيئية بين أبناء المجتمع، وعدالة اقتسام التلوث أيضا.
- إشراك المواطنين كافة فى اتخاذ القرار البيئى.

ولذلــك تعرف العدالة البيئية بأنها: العدالة فــى توزيع جميع الموارد والأضرار البيئية لجميــع أبنــاء الوطن بدون تمييز، والمشــاركة الفعالة لجميع المواطنين فيمــا يتعلق بتنفيذ أو تطوير بيئاتهم، مع تحقيق الحماية لجميع المواطنين من المخاطر البيئية[٢].

وهنــا يتضح التطور الكبير، والإضافة الهامة لمفهوم العدالة، وتتلخص فى عدالة توزيع المــوارد، وتحمل المخاطر، مع توفير المشــاركة الفعالة لجميع المواطنــين فى كل ما يتعلق بالبيئــة المحيطة، وهــذا المفهوم يؤكد أن العدالة البيئية مفهوم شــامل يضم حماية البيئة الطبيعية، بما تشــمله من أنهار، ونباتات وأشجار، وطيور، كما يهتم بحماية حياة الناس وحقوقهــم، بداية مــن حقهم فى الحياة، أين يعيشــون، ويعملون ويتعلمــون، ويلعبون، ويشــاركون فى اتخــاذ كل القرارات المرتبطة بحياتهم وبيئاتهــم، بدون أى تميز أو تحيز لدين، أو جنس، أو طبقة، أو عرق، أو عقيدة، أو فكر، وأيضا يشــمل العدالة فى تحمل أعباء حماية البيئة، ومشكلات التلوث والاستنزاف.

(١) (Foreman, 1998, 30).

(٢) (مشكاة المؤمن، ٢٠١٣م، ص٢)

٥ - تعريف المؤلف:

العدالة البيئية هى الاقتسام المتساوى والحق لجميع أبعاد البيئة، بما تحمله من أبعاد طبيعية وإنسانية وتكنولوجية تعنى بالتوزيع الحق، أو المنصف، لمزايا وأضرار البيئة من موارد وملوثات، من خلال مشاركة فعالة لجميع المواطنين، فيما يتعلق بتنفيذ أو تطوير أو تقييم بيئاتهم، فى ضوء تكافل إنسانى كامل بين جميع الطبقات، بما يحقق المساواة فى كافة الحقوق والواجبات البيئية بدون أى تمييز لأى سبب.

وهذا التعريف يتضمن عدة عناصر أساسية مهمة تشمل ما يأتى:

(أ) بداية كلمة عدالة تعنى الاقتسام المتساوى أو الحق والإنصاف لكل أبعاد البيئة من خلال المنظور الشامل للبيئة، والذى يتضمن داخليا ثلاث عناصر أساسية وهى:

- البيئة الطبيعية، والتى تضم الأرض وما عليها، والغلاف المائى بما فيه والغلاف الجوى بما يضمه.
- البيئة المشيدة، وتشمل كل ما شيده الإنسان من تكنولوجيا وصناعات ومبان وخلافه.
- البيئة الإنسانية، أو الاجتماعية بما تضمه من عادات، وتقاليد، وأعراف، وقيم، وعلاقات، ونظم اجتماعية أنشأها الإنسان لإشباع احتياجاته المختلفة.

(ب) العدالة أو الاقتسام المتساوى، والحق يتضمن جانبين، الجانب الأول خاص بالمزايا والموارد البيئية بمفهومها الشامل، من غاز، وأراضى، أو غيرها يجب أن توزع بعدل على جميع البشر، لأن كل دولة تملك أراض، وموارد متنوعة يجب أن يستفيد منها الجميع، ولا تكون حكرا على فئة أو طائفة معينة.

الجانب الثانى والخاص بالأضرار البيئية، مثال الملوثات، وغيرها من سلبيات يجب أيضا ألا تتحملها طبقات، أو فئات معينة من الفقراء، بل يجب مراعاة الحق والعدل أيضا فى اقتسام هذه الأضرار، ولا تتحملها طبقة أو فئة معينة.

(ج) العدالة البيئية تتضمن مشاركة فعالة من جميع المواطنين فى كل من المراحل الآتية:

- مرحلة دراسة وتنفيذ كل ما يتعلق ببيئاتهم، سواء على المستوى المحلى فى المشروعات الخاصة بكل مجتمع، أو على المستوى القومى للمشروعات القومية، فالمشاركة وسيلة

ومبدأ وغاية وتساعد على اكتساب الخبرات، والنضج والحماس فى العمل، وتقبل كافة النتائج والآثار.

- مرحلة تطوير ومتابعة وتقييم كل ما يتعلق بالبيئة، سواء على المستوى المحلى، أو القومى، مع مراعاة مشاركة كافة فئات وطبقات المجتمع سواء المؤيدة، أو الرافضة، أو المحايدة، مما يسهم فى تراكم الخبرات وتحقيق العدالة بإتاحة كافة الفرص فى المشاركة لكافة الفئات، ولمختلف الأراء مما يسهم فى الوصول إلى رأى جمعى عادل قائم على مبدأ العدالة البيئية.

(د) العدالة البيئية تقوم على أساس التكافل الإنسانى بين جميع الطبقات «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (الصحيحان) ولا يصح أن نترك طبقة فى ترف وبيئة نظيفة، على حساب طبقة أخرى فى فقر وتلوث، فجميع طبقات المجتمع تمثل مجتمعا واحدا متحدا، فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة وفى مواجهة الأخطار، وفى توزيع مكاسب التنمية، بعدل وتكافل إنسانى شامل يزيل الأحقاد بين الطبقات، مما يمهد للتنمية التقدم.

(هـ) المساواة الإنسانية فى كافة الحقوق والواجبات، بدون تفرقة على أساس جنس، أو لون، أو دين، أو طبقة، أو خلافه، فكل البشر سواسية فى جميع الحقوق والواجبات، بدون أى استثناءات أو تمييز، وهذا يرتبط بتوزيع عادل وجيد لجميع الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وخلافه، لإتاحة الفرص المتعادلة لكل مواطن فى التقدم والوصول لأعلى المراكز، هذا هو مفهومنا للعدالة البيئية.

ثالثا: الركائز الأساسية لفلسفة العدالة البيئية:

تعتمد فلسفة العدالة البيئية على عدة ركائز متكاملة، نحاول عرضها منفصلة بغية التوضيح النظرى مع الإقرار بتداخلها وتكاملها مع بعضها البعض وهى ستة ركائز أساسية يمكن عرضها من خلال الآتى:

١ - أمر من الله سبحانه وتعالى:

أولا: أمر من الله سبحانه وتعالى فى قوله: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ

لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾ [سورة: الشورى – الآية: ١٥] أن تحقيق العدالة بمفهومها الشامل أمر من الله سبحانه وتعالى ولكافة البشر، وإذا رجعنا لتاريخ البشرية نجد ذلك واضحا فى أزمنة مختلفة وواضحا لدى هذه الشعوب فإذا رجعنا إلى ما تركه القدماء المصريون فى عصر التوحيد من تعاليم دينية نجد من أقوالهم المأثورة ما يلى:

«لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة لكى يكون للفقير فيها حق كالعظيم» يلاحظ هنا ذكر حق الفقير قبل حق العظيم.

«لم أستعمل القسوة مع إنسان» «لم أخسر الميزان» «لم أتصنع الصمم وقت سماع الحق والعدل»[1]

ويلاحظ أن الميزان كان يرمز للعدل فى مصر الفرعونية ويقول المولى سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ﴿٩﴾ ﴾ [سورة: الرحمن – الآية: ٩].

كما أن هذه العبارة قرنت الحق بالعدل ... ويقول المولى الكريم فى كتابه: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ١٠٥]

قال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ ﴾ [سورة: ص – الآية: ٢٦]

وفى الديانة اليهودية تعاليم متنوعة للعدالة ومنها أنه عند قطف ثمار الزرع يجب أن يكون هناك نصيب للفقراء، والمساكين، وابن السبيل، وأن نصيب الله فى زكاة الأرض والأنعام وغيرها، يجب أن ينفق فى سد حاجات الفقراء والمحتاجين من الناس، كما أقرت حق العبد فى التحرر بعد ست سنوات ومحاربة البذخ والترف والإسراف فى المأكل والملبس والشراب (سفر أشعياء الأصحاح الخامس والستين، ١٧ – ٢٤).

ثم كانت حياة المسيح – عليه السلام – مثالا فى الزهد، والبعد عن البذخ والترف، والدعوة الصريحة للعدالة، فى قوله لأحد السائلين عن ماذا يفعل ليرث الحياة الأبدية، فقال له المسيح – عليه السلام – {يعوزك شىء واحد ... اذهب وبع كل ما لك وأعطه الفقراء فيكون لك كنز فى السماء، وتعالى اتبعنى ... فمضى حزينا لأنه كان يملك أموالا كثيرة، فنظر المسيح – عليه السلام –حوله وقال لتلاميذه: «مرور جمل من ثقب إبره أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله»}.

(١) (محمود الشرقاوى، ١٩٦٦م، ص ٣٢ – ٣٣).

كما حذر المسيح – عليه السلام – من اكتناز المال والذهب والفضة فى قوله {لا تقتنوا ذهبا ولا فضه ولا نحاسا} (متى، ٩).

ونهى المسيح – عليه السلام – عن عبادة المال فى قوله {لا تقدرون أن تخدموا الله والمال} (متى، ٦).

بل إن إيتاء الزكاة كان موجودا فى الرسالات السماوية قبل الإسلام قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾[سورة: الأنبياء – الآية: ٧٣] – وهذه الآية كانت عن قصص الأنبياء لإبراهيم وآل إبراهيم عليهم الصلاة والسلام.

ثم جاء الإسلام بتفاصيل واضحة وصارمة عن العدالة يمكن إيجازها الآن فيما يلى:

(أ) أن المال هو مال الله سبحانه وتعالى:

قال تعالى: ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [سورة: المائدة – الآية: ١٢٠] قال تعالى: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ ﴾ [سورة: النور – الآية: ٣٣] إن حق الملكية الفردية يقره الإسلام بقيود، لأن المال فى الأساس هو مال الله، وعلى الإنسان أن يتذكر ذلك دائما، وخاصة عند ما يعطى الفقير أو الضعيف ويرتبط ذلك بحديث عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: {ثلاث والذى نفس محمد بيده إن كنت لحالفا عليهن لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا، ولا يعفو عبد عن مظلمة يبتغى بها وجه الله إلا رفعه الله بها عزا يوم القيامة، ولا يفتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر} وبالتالى يؤكد الشيخ الغزالى أن المال ليس ملك للإنسان، بل هو مقيد بحسن التصرف فيه لمصلحة المجتمع والمسلمين، وهذا يؤكد أن الملكية الخاصة مقيدة لصالح المجتمع[1].

(ب) أن الإنسان مستخلف بأمر الله فى الإنفاق فى الصالح العام:

قال تعالى: ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ ﴾ [سورة: الحديد – الآية: ٧].

(١) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ١٤٧).

هذه الآية توضح أن الإنسان وسيط أو وكيل وخليفة فى إنفاق المال، بما يرضى الله ورسوله، ويرى سيد قطب أن نص الآية واضح فهو يعنى أن المال الذى فى أيدى البشر هو مال الله، وهم خلفاء لا ملاك... فهذه ملكية التصرف والانتفاع[1].

(ج) أن حق التصرف فى المال مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة:

لأنه إذا كانت الملكية فى الإسلام هى ملكية التصرف والانتفاع، فهذا يعنى أن سوء التصرف بما لا يرضى الله ورسوله تنفى هذه الملكية... ويقول المولى الكريم: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ٥].

وهذا يعنى أن المال مال الله لمصلحة الجماعة، واستخلف فيه الفرد أو وظف له فرد أو أفراد وإذا لم يحسن التصرف فيه يعود للجماعة[2] ويؤكد ذلك الشيخ الغزالى بقوله «إن الظن بمحاسبة أصحاب المال على تصرفاتهم المالية إنما تكون فى الدار الآخرة فقط ليس صحيحا، بل يحاسب عليه فى الدنيا أيضا، لأنه إذا كان من حق الأسرة أن تحجر على رب الأسرة إذا كان سفيها، فالمجتمع أولى بذلك وسيرة الخلفاء الراشدين تؤكد ذلك»[3].

وهذا ما أخذ به «عمر بن الخطاب» رضى الله عنه فصادر على أساسه بعض ممتلكات المسلمين لحساب المجتمع، وقوله لا ثروة لأحد عند المجاعة، لأن إصلاح حال المجتمع ضرورة، حتى لو على حساب حقوق مكتسبة لبعض الأفراد أو الطوائف، لأن القاعدة تقول يجوز هلك ثلث الناس لإصلاح حال الثلثين[4].

(د) كراهية تركيز الثروة فى أيدى قلة من المسلمين والعمل على الحد من الفوارق بين الطبقات:

قال تعالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ٩١).
(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ٩١).
(٣) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ١٤٧ – ١٤٨).
(٤) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ١٤٩).

يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾[سورة: الحشر – الآيات: ٧ : ٨].

وهذه الآيات أو هاتين الآيتين تقر مبدأ إسلاميا هاما فى ملكية المال، وهو كراهية حبسه فى أيدى فئة من الناس، يتداول بينهم ولا يجده آخرون قال تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ ﴾ [سورة: الحشر – الآية: ٧] ومعنى هذا جواز أن يأخذ الحاكم بعض المال من الأغنياء ويعطيه للفقراء، وعلى الحاكم أن يعيد للمجتمع قدرا من التوازن فى ملكية المال، لتعديل الأوضاع وتحسين أحوال فقراء المجتمع، ففى قصة بنى النضير التى لم تقع فيها الحرب بل استسلمت للنبى «عليه الصلاة والسلام» فكان فيؤها أو أرباحها كله لله وللرسول عندئذ رأى الرسول «عليه الصلاة والسلام» أن يعيد لمجتمع المسلمين توازنه فى ملكية المال، فمنح هذه المغانم أو الفىء للمهاجرين ورجلين فقيرين من الأنصار، حيث كان المهاجرون قد تركوا أموالهم وممتلكاتهم فى مكة وبالتالى كانوا أكثر فقرا، لذلك خصهم «صلى الله عليه وسلم» لتحقيق التقارب بين الطبقات ليكون هناك نوعا من التوازن، ولكى لا يكون دولة بين الأغنياء، ذلك لأن تضخم المال فى جانب وانحساره عن الجانب الآخر مثارة مفسدة وحقد طبقى كبير كما فى النظام الرأسمالى[1].

ومن هنا فالعدالة الاجتماعية ملزمة للحاكم والدولة، وليست بالمحبة كما يدعى البعض، لأن تحقيق العدالة أمر واضح وصريح من الله سبحانه وتعالى لجميع المسئولين والحكام ولكل البشر، فضلا عن أن العدل اسم وصفة وآية من آياته أنزلها الله للعالمين.

وإذا نظرنا إلى الزكاة وهى كما أوضحنا كانت موجودة قبل الإسلام، وهى وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الأخذ من أموال الأغنياء وتوزيعها على الفقراء، مما يؤدى بشكل تلقائى للحد من الفجوة بين الطبقات، والأهم من ذلك أن الزكاة تؤدى إلى إزالة الحقد بين الطبقات، ولتوضيح ذلك إذا فرضنا أن هناك مصنعين يمتلكهما اثنان من رجال الأعمال، والمصنعان فى منطقة فقيرة، وكان أحدهما يدفع الزكاة، بينما الآخر يرفضها، فإذا تصورنا نشوب النار فجأة فى كلا المصنعين ماذا سيكون رد فعل الفقراء؟ المؤكد أنهم سوف يسعون بكل السبل لإخماد النار فى مصنع معطى الزكاة بشكل أساسى، لأن فى ذلك مصلحة لهم وكلما زاده الله فى الرزق فرحوا بذلك، لأن نصيبهم من الزكاة سوف يزداد والعكس مع منكر الزكاة، ومن هنا فالزكاة مثلها مثل العدالة الاجتماعية

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ٩٣).

تذيب الحقد بين الطبقات، مما يسهم فى حدوث التنمية والتقدم، وعدم تفعيل العدالة الاجتماعية سيزيد من الاحتجاجات والاعتصامات التى تهدد كيان المجتمع، ومن هنا فتحقيق العدالة مصلحة ومنفعة للغنى قبل الفقير، لأن الغنى لديه ما يخاف عليه من مال وثروات، ويحتاج للأمن والأمان أكثر من الفقير، الذى ليس لديه ما يخشاه فماذا يفعل الغنى فى دولة نصفها أو أكثر تحت خط الفقر ويغيب عنها الأمن والأمان.

٢ - المساواة الإنسانية:

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ١].

فهذه الآية الكريمة تؤكد أن كل الناس من جميع الشعوب، والأماكن، والقبائل، أصلها واحد... وبالتالى فكل المواطنين متساوون فى الأصل والنسب.

ثم يقول المولى سبحانه وتعالى فى آية آخرى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [سورة: الحجرات – الآية: ١٣].

وهذه الآية تؤكد مرة أخرى على المساواة، وأن الناس كلهم سواء لا فضل لأحد على غيره إلا بالتقوى، وإذا كانت المساواة الإنسانية على مستوى البشرية جمعاء فى كل زمان ومكان، منذ آدم إلى نهاية الكون، وفى أنحاء الدنيا فهذا يمتد بالطبع إلى فكرة المساواة داخل الأوطان، أو داخل كل قطر أو وطن، وهذا يعنى أن كل مواطن له نفس الحقوق، بغض النظر عن دينه أو جنسه أو موطن إقامته أو غيرها، فالمساواة حق إنسانى شرعه المولى ويتحقق ذلك من خلال الآتى:

(أ) إرساء هياكل ونظم المؤسسات العادلة داخل كل دولة من خلال توفير تعليم جيد لجميع المواطنين، بدون تميز، وكذلك مؤسسات الصحة والعلاج والترفيه والرياضة والثقافة وغيرها، ولكن إذا كانت مؤسسات التعليم مثلا ضعيفة فهذا يعنى عدم العدالة، لأن الفرد الغنى سيحصل على تعليم أفضل من الفقير فى المدارس الخاصة وهكذا بقية الخدمات.

(ب) تمكين كل مواطن من الحصول على كل حقوقه، وفى الفرص المختلفة من عمل وترقيات وتعليم وخلافه بدرجة متكافئة، ولا تعنى العدالة هنا المساواة فى النتائج والمخرجات فالمهم توفير الفرص بشكل متساوى بصرف النظر عن النتائج.

(ج) مؤسسات السلطة المضادة أو الموازية، مثل سلطة النقابات، وسلطة منظمات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى، لها دور مهم فى تحقيق التوازن بين القوى المختلفة فى المجتمع، لتحقيق العدالة والارتقاء بقدرات أفراد المجتمع وخاصة من الفقراء والمحرومين والمفلسين، لأن الفقر يرجع لحد كبير إلى حرمان الفقير من قدرته على التعلم أو الكسب أو خلافه.

(د) المساواة فى الواجبات بدون أى تميز سواء كان لون أو جنس أو دين أو خلافه، مثال الواجب فى حماية الوطن أو الضرائب أو خلافه من واجبات يتساوى فيها الجميع، لأن المساواة ليست بالحقوق فقط ولكنها تستكمل بالواجبات، ولا يمكن فصلها عن بعضها بعضا.

٣ - حق طبيعى وبيئى:

إن كل دولة لديها موارد طبيعية حباها الله بها ليس للمواطن دخل فى وجودها، فمثلا مصر بها بترول وغاز طبيعى وذهب وغيرها من موارد طبيعية، كما أن قناة السويس، والآثار، والمناخ، وغيرها من عوامل تجذب السياح وتدر مليارات، حتى تحويلات المصريين فى الخارج ليست نتاج جهد المواطنين داخل مصر، فكل هذه الموارد حق طبيعى لكل إنسان يعيش على هذه الأرض وبالتالى فعند تقسيم هذه الموارد على سكان هذه الأرض، يكون التقسيم حسب الحاجة، كل مواطن حسب حاجته فالفقير أولى تماما مثل رب الأسرة يوزع دخله على أبنائه كل حسب حاجته، فإن كان هناك ابن مريض يأخذ أكثر من أخيه السليم فى المصروفات والتكاليف، وهكذا المجتمع المسلم فقد جاء فى الصحيحين عن النعمان بن بشير عن النبى – صلى الله عليه وسلم – قال: {مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضوا تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر}، ومن ثم لكل مواطن ولد على أرض الوطن حق فى موارده الطبيعية، وهو ما يسميه البعض فى دول البترول بحقه فى الزيت أو محفظة البترول فى بعض الدول، ولكن مصر لها موارد متعددة كما ذكرنا.

وللأسف مصر مع بقية الدول العربية اقتصاد ريعى، يختلف نسبيا من بلد لآخر، ولكنه اقتصاد ريعى بمعنى أنه ليس اقتصاد يعتمد على إنتاج داخلى بل على موارد طبيعية، أو سياحية، وقناة السويس وغيرها، وللأسف معظم هذه الدول تعانى من غياب العدالة البيئية بشكل كبير رغم أن معظم ثروات هذه البلاد ليست ناتجة عن جهد أبنائها،

ولا ننسى المبدأ الأساسى بأن المال هو مال الله، فالله هو الرزاق قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ [سورة: الرعد – الآية: ٢٦].

قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [سورة: العنكبوت – الآية: ٦٠]

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة: فاطر – الآية: ٣].

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ [سورة: الأنعام – الآية: ١٥١].

قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ﴾ [سورة: التوبة – الآية: ٢٨].

وهذه الآيات تؤكد أن رزق الغنى والفقير من الله وبالتالى فلا يجوز أن يذل الاسترزاق رقاب الناس لأن رزق الجميع بيد الله وحده، ولا يملك أحد أن يقطع رزق إنسان، ولا يصح أن نضيق فى الرزق على أى إنسان ونحرمه من إشباع احتياجاته الأساسية، وهذا لا ينفى الأسباب والعمل ولكنه يقوى قلب الفقير، ويجعله يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وشجاعة، فلا يقعده شعور الخوف عن المطالبة بحقه وعن الاعتزاز بنفسه[1]، قال تعالى: ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [سورة: آل عمران – الآية: ١٦٠]، فالله سبحانه وتعالى يرزق الإنسان والطير والنبات وكل مخلوق ... فلماذا نضيق على الفقير أو نسعى لإذلاله.

قال تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾[سورة: فاطر – الآية: ١٠]

قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة: المنافقون – الآية: ٨]

ولذلك فالإسلام يحث الفقراء على السعى للحصول على حقوقهم فى الأرض ولا ينتظروها فقط فى ملكوت السماوات تحت أى ضغط حيث يقول المولى تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ٩٧].

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٣٧)

والإسلام لذلك يدعو الفقراء والضعفاء للقتال للحصول على حقوقهم فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {من قتل دون مظلمته فهو شهيد}[1].

ويقول أبو ذر – رضى الله عنه – «عجبت لامرئ لا يجد قوت يومه فلا يقوم خارجا بإشهار سيفه فى وجه من يقابله}[2].

٤- حق مجتمعى:

إن للمجتمع مصلحة عليا لا بد وأن تنتهى عندها حرية الأفراد الشخصية، لأن فى هذا مصلحة للفرد والمجتمع والأمة معا، لأنه إذا تركنا الفرد لغرائزه وشهواته وفقا لما يدعى بالحرية المطلقة فى الفكر الحديث سيترتب على ذلك فساد متزايد فحرية الفرد مرتبطة بمصلحة الجماعة[3].

وحقوق المجتمع كثيرة ومتعددة منها ما يلى:

(أ) إن توفير ميزانية مناسبة للتعليم، ورفع مستوى المدرسين مهنيا وماديا حق مجتمعى، بدونه لن نحصل على تعليم جيد لأبنائنا وهذا حق مجتمعى.

(ب) إن توفير ميزانية مناسبة للصحة والعلاج، ورفع مستوى الأطباء وبقية الفريق الطبى مهنيا وماديا حق مجتمعى بدونه لن نحصل على علاج وتأمين صحى جيد.

(ج) إن توفير حرية الإعلام بقوانين تيسر عمله، وتحميه وتيسر له الحصول على المعلومات، ولا تعاقبه على الرأى، حق مجتمعى لضمان حياة ديمقراطية سليمة.

(د) إن استقلال القضاء والفصل بين السلطات حق مجتمعى، لضمان محاكمات سليمة وحق كل مواطن فى قضاء عادل.

(هـ) إن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحد من إسراف الأغنياء ضرورة لإزالة الحقد الطبقى بين طبقات المجتمع، مما يمهد للتنمية والتقدم، لأن انتشار الفقر يساعد على انتشار السرقة والفساد والرذيلة، وكل ذلك حقوق مجتمعية، وكل ما سبق ليست فقط حقوق اجتماعية بل إنها جميعا تدخل ضمنيا فى العدالة البيئية بمفهومها الشامل.

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ١٧).

(٢) (القرضاوى، ١٩٨٧م، ص١٠٧).

(٣) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ٥٢).

وهذا الحق المجتمعى تؤكد عليه فكرة العقد الاجتماعى لجاك روسو Rousseau. والذى يرى أن قيام الحياة الاجتماعية فى أى مجتمع يحتاج إلى تعاون بين جميع أفراد المجتمع وهذا يستلزم أن يتنازل الإنسان عن جزء من مصلحته الشخصية أو الذاتية، من أجل صالح المجتمع، وذلك يرجع من وجهة نظر روسو إلى أن الحياة الفطرية للإنسان تتسم بالحرية الكاملة والمساواة والسعادة، ولكن مع نمو السكان وتطورات الحياة اتجهت أكثر نحو التعقيد وظهور الملكية الخاصة وتفاوت الثروة، مما أدى لزيادة حدة التوترات الاجتماعية، وعدم الاستقرار، وضعف الأمن، من أجل كل ما سبق ظهرت الحاجة إلى عقد اجتماعى[1].

والعقد الاجتماعى ببساطة من وجهة نظر المؤلف أن يتنازل كل فرد عن جزء من مصلحته أو حريته الشخصية، فى مقابل الجماعة وتحقيق الأمن والاستقرار للجميع، ومثال لذلك حركة السير والمرور، فقديما كانت هناك حرية فردية فى السير بدون قيود أو تنظيم، وكذلك حتى الآن فى المجتمعات البدائية مثل القرى والصحراء، ولكن مع تعقد الحياة، أصبح هناك ضرورة لقواعد وتنظيم المرور والإشارات، وهنا قيود على حركة وحرية كل فرد فى حرية الحركة والسير، من أجل مصلحة وحماية الجميع، وهذا ينطبق تماما على فكرة العدالة البيئية فهى تضع قواعد وقيود لمصلحة الجميع، والإسلام يكره أن تزداد الفوارق بين طبقات المجتمع المسلم، بحيث تعيش جماعة فى ترف، وأخرى فى شظف، لأن هذا يؤدى للفساد والبعد عن الله والدين، فالفقير قد يضطر إما إلى السرقة والإنحراف، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة، وهذا يتجافى مع الإسلام[2] ولهذا يقول سيدنا على رضى الله عنه لو أن الفقر رجلا لقتلته ولذلك فالأمة مسئولة عن حماية الضعفاء ورعاية مصالحهم، بل وعليها أن تقاتل عند اللزوم لحماية هؤلاء الضعفاء، فيقول المولى عز وجل: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [سورة: النساء – الآية: ٧٥].

وهذا هو التفسير الصحيح الذى ينطبق على منهج الإسلام، الذى يجعل الأمة متكافلة فيما بينها، وواجبها دفع المنكر وتغيره جهد طاقتها، ولذلك يقول أبو بكر رضى الله عنه سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: {إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على

(١) (السيد الحسينى، ١٩٨٠م، ٩٨).
(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص١١٥).

يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب «وسمعته مرة (صلى الله عليه وسلم) يقول: ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصى، ثم يقدرون على أن يغيروا فلم يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب[1].

ولذلك يؤكد الشيخ الغزالى أنه لا يجوز أن يكون هناك إنسان من غير دخل يكفل له المستوى المناسب للمعيشة، حيث يقول الرسول هذا {أيما أهل عرصه «أرض» أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى} وفى ذلك أفتى ابن حزم بأنه إذا مات إنسان من الجوع فى بلد يعتبر أهل هذه البلد جميعا قتلة ويجب أخذ دية القتيل منهم[2].

والدولة مسئولة عن فقرائها ومعوزيها، وأن تعطيهم بما فيه الكفاية من أموال الزكاة، ولها أن تفرض ما تشاء على القادرين بلا قيد أو شرط[3]، وفى ختام الحديث عن الحق المجتمعى هناك ضرورة اقتصادية مجتمعية للعدالة البيئية، لأن اكتناز المال فى جانب أقلية وانتشار الفقر للأغلبية يؤدى إلى كساد اقتصادى، وخسارة مالية للأغنياء قبل الفقراء، ومن هنا تأتى أهمية إعادة التوازن النسبى بين الطبقات، والأخذ من الأغنياء لمصلحة الفقراء، لأن ذلك سوف يؤدى إلى رواج اقتصادى حيث إن ضخ المال للفقراء، يؤدى لزيادة الشراء من السلع والخدمات، وعادة ما يستفيد الأغنياء والمجتمع من هذا الرواج الاقتصادى ولذلك فالعدالة لمصلحة الغنى والفقير معا.

٥ - التكافل الاجتماعى:

العدالة البيئية بمفهومها الشامل تقتضى التكافل الاجتماعى بين جميع أفراد المجتمع، بداية من الأسرة إلى العائلة فالمجتمع، عدالة شاملة للأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والطبيعية وبين الأجيال وبعضها بعضا والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة المجتمع، ويقول تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [سورة: المائدة – الآية: ٢].

ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {مثل المؤمنين فى توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى}

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص١٥٩).
(٢) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ص١٥٨).
(٣) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٦٠).

وهذا جوهر العدالة، لأن الإنسان الضعيف أو الفقير فى أى مجتمع سينعكس سلبيا على المجتمع كله، وعلى الغنى قبل الفقير أن يفهم ذلك، فالمجتمع كله مثل الجسد الواحد ولذلك يؤكد الرسول (صلى الله عليه وسلم) {المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا} وهذه فلسفة العدالة البيئية التى يجب أن يعيها جميع أفراد المجتمع وفى ضوء ذلك يمكن إيجاز أبعاد التكافل الاجتماعى فى الآتى:

(أ) التكافل الأسرى:

قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [سورة: لقمان – الآية: ١٤].

قال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [سورة: الإسراء – الأيات: ٢٣ – ٢٤].

فالأب مسئول عن أسرته وبعد ذلك يكبر الابن ويصبح مسئولا عن أبيه... فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {أنت ومالك لأبيك}.

وهذا التكافل الأسرى متبادل كما نرى، فالإنسان يبدأ فى طفولته تحت مسئولية أبيه، ثم يكبر ويأتى الدور عليه، ليتحمل مسئولية الأب، وبالطبع الأم، والمسئولية ليست معنوية فقط، بل مادية أيضا عند الحاجة، حتى أسلوب الحديث يعكس تكافل أسرى شامل للحياة المعنوية قبل المادية، وإذا نشأ الأطفال فى ظل هذا التكافل الأسرى فمن الطبيعى بعد ذلك أن يتحملوا مسئوليتهم فى التكافل الاجتماعى الشامل وفى العدالة البيئية بوجه عام.

(ب) التكافل العائلى:

ويمتد التكافل الاجتماعى من الأسرة الصغيرة إلى العائلة الكبيرة، ونظام الميراث الإسلامى يراعى حقوق العائلة بعد الأسرة، حيث يمتد للعم والعمة والخال، وغير ذلك يمتد نظام الميراث لمراعاة العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بالإضافة إلى أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وللحد من الفوارق بين الطبقات.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٨﴾ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ٨].

فنظام الميراث يفعل العدالة الاجتماعية بين الأجيال، ثم بين المواطنين من خلال تفتيت الثروة، والإحسان لذوى القربى واليتامى والمساكين، ويمتد التكافل إلى الجيران، فيوصى الإسلام بالجار، فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {والله لا يؤمن من بات شبعانا وجاره جائع وهو يعلم}(١).

(ج) التكافل المجتمعى:

يمتد التكافل من الأسرة إلى العائلة ثم إلى المجتمع والدولة بوجه عام، لأن التكافل الأسرى والعائلى بدون التكافل المجتمعى لايستطيعان وحدهما تحقيق نهضة وتقدم المجتمع، لأنه لا يمكن تقسيم المجتمع إلى جذر أو عائلات، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) يقول {مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا فى سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا}(٢).

٦ - العدالة البيئية حق وواجب معا:

إن الحقوق والواجبات وجهان للعدالة البيئية، لأن الحقوق والواجبات بوجه عام مرتبطان ببعضهما البعض، فالثمن فى البيع مثلا يمثل من ناحية المشترى واجب يجب أداؤه، ولكنه يمثل من ناحية البائع حقا قائما له أن يتقاضاه، ويستمد هذا الحق قوته من عاملين مهمين:

العامل الأول: الحق يكون وراءه مطالب به دائما ولا يتركه للضياع، وهنا يقول عمر بن الخطاب – أمير المؤمنين – رضى الله عنه «من حق الجعان أن يصرخ مطالبا بحقه فى وجه الحاكم»(٣).

(١) (نبيل صبحى، ١٩٨٤م، ٦٤).
(٢) (البخارى والترمذى، عن سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٥٧).
(٣) (القرضاوى، ١٩٨٦م ، ص ١٠٧).

العامل الثانى: الواجب فهو واجب الدولة أو النظام وولى الأمر أو الرئيس، ولذلك فالعدالة البيئية لا تتحقق بالمحبة كما يدعى البعض، لأنها ليست إحسانا فالإحسان واجب ممدوح أو مشكور، ولكنه ليس حق، لذلك فالإحسان يتحقق بالمحبة وليس هناك من يلزم به، لأنه ليس ملزما، ولكن العدالة البيئية حق للفقراء، وواجب على الدولة، ومن هنا يوجب الله تعالى خالق الإنسان. وخالق المال. وخالق الكون كله، هذا الخالق العادل يوجب على الأغنياء حقا معلوما فى أموالهم، وهى فى حقيقتها مال الله الذى أتاهم إياها واستخلفهم فيها وعليها، لذلك على الدولة والحاكم فى الإسلام التدخل باسم الشرع لتأخذ من الأغنياء وتعطى الفقراء، ومن يرفض ذلك يجبر على ذلك حتى ينقاد للحق طوعا أو كرها[1].

ومن هنا فالعدالة البيئية تقوم على أساس أنها حق وواجب معا وكلاهما يكمل الأخر، فواجب الحاكم والدولة أن تحقق العدالة البيئية، وإن ضعفت الدولة أو تراخت فعلى الفقراء والشعب أن يطالب بحقه فى تطبيق العدالة عن قناعة ويقين أنه حق شرعه المولى الكريم، وهذا الحق ليس لضمان حقوق الفقراء فحسب، لا بل حق الشعب كله، لأن فى إشباع الحاجات الأساسية للفقراء ضمان للحد من الجريمة والمرض والانحراف والفساد، مما ينعكس بشكل واضح على الأمان والضمان الاجتماعى للمجتمع كله، وهنا على الغنى قبل الفقير المطالبة بحقه فى العدالة البيئية، لأن الغنى لديه المال والأعمال والتجارة وغيرها من ممتلكات يخشى عليها لو انعدم الأمن والأمان، فى حالة غياب العدالة البيئية، ومن هنا أهمية الربط بين الحقوق والواجبات، ومن ثم فغياب العدالة البيئية تعنى غياب الوعى الشعبى عن المطالبة بحقه، كما تعنى غياب حاكم عادل أو نظام عادل أيضا فى الوقت نفسه، فالمسئولية مشتركة ومرتبطة، ومن هنا فالعدالة حق مجتمعى وحق طبيعى وبيئى يجسد المساواة الإنسانية، ويعكس التكافل الاجتماعى وكل ذلك يمثل صفة من صفات المولى واسم من أسمائه وأمر من أوامره فهذه هى ركائز العدالة البيئية بمفهومها الشامل والمتكامل.

ويرى المؤلف أن غياب مفهوم العدالة البيئية كحق وواجب معا هو من الأسباب الرئيسية لغياب العدالة البيئية، وفى ضوء ذلك فإن مقولة الشيخ الغزالى «ما أحوج الشرق مهبط الأديان والعدالة إلى أن تغمر العدالة الاجتماعية ربوعه الخربة، أما استغلال الدين لتجويع الشعوب وهضم الحقوق فهو ضرب قبيح من ضروب الإلحاد إن لم يكن أقبحها على الإطلاق»[2].

(١) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص٢٤).

(٢) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ٣٦).

ويرى المؤلف أن جمال البنا فسر غياب العدالة فى الشرق حينما قال «إن أوروبا حققت العدالة دون أن يكون العدل فى قيمها الحاكمة فى حين أن المجتمعات الإسلامية أهملت العدل وهو روح الإسلام، وأن ذلك يرجع إلى أن العدل الذى تحقق فى أوروبا هو ثمرة كفاح الفئات المظلومة كفاحا مريرا وطويلا، لأن العدالة حق يؤخذ بالقوة، أما المجتمعات الشرقية التى تسمى إسلامية فهى ليست إسلامية حقا وجوهرا، وإن تكونت من مسلمين، والدليل أن الإسلام كنظام قد يكون مطبقا لحد كبير فى دول غير إسلامية أكثر مما هو مطبق فى دول ترفع راية الهلال»[1].

ويرى المؤلف أن هذا القول يتشابه لحد كبير مع ما قاله الشيخ محمد عبده بعد زيارته للغرب، فالواقع أن الغرب قد خطى خطوات كبيرة نحو العدالة لا تقارن على الإطلاق بخطوات الشرق والسبب الرئيسى غياب مفهوم أن العدالة حق وواجب – وتؤخذ ولا تمنح، والأخذ هنا يكون بالمطالبة المشروعة بهذا الحق، وبتوعية جميع المواطنين بأن ذلك فى مصلحة الجميع والوطن، وأن هذا هو مفهوم الدين والحق، كما يجب التنبيه الهام على مقولة الشيخ الغزالى بأن استغلال الدين لهضم الحقوق هو أقبح ألوان الإلحاد والبعد عن الدين.

❑❑❑

(١) (جمال البنا، ١٩٩٧م، ص٥).